

توجيهات نبوية لبعض التقارير البلاغية

مناقشة لبعض مقاييس جودة البلاغة

Prophetic Reviews Of Some Rhetorical Reports

A Discussion of Some Standards Regarding Rhetorical Quality

د. سمير ربوزي

مخبر المسألة البيداغوجية والمسائل المتعلقة بها - المدرسة العليا للأساتذة بوسعادة

rabouzi.samir@ens-bousaada.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/03 تاريخ القبول: 2024/09/19 تاريخ النشر: 2024/10/06

ملخص: يناقش هذا البحث مقولة قَرَّرها بعض البلاغيين، واعتبروها مقياسًا لجودة البلاغة، وحسن البيان؛ هي أنَّ "أرفع مراتب البلاغة قدرة المتكلم على تصوير الباطل في صورة الحق، وتصوير الحق في صورة الباطل". ولما كان لجُرد التلقظ بلفظة الباطل، فضلًا عن كونه ممارسة واقعية، وسلوكًا قوليًا أو فعليًا، ذلك الأثر السيء على عامة النفوس البشرية، نشأت الرغبة في تتبع هذه العبارة، وعرضها على ميزان النقد العلمي، المتمثل - في هذا المقال - في قواعد البلاغة النبوية، التي اختيرت دون غيرها من موازين النقد العلمي المختلفة لاعتبارات منهجية أهمها:

- أنَّ البلاغة النبوية هي أرقى بلاغة بعد القرآن الكريم.
- وأنَّ من طريقة البلاغيين، قدامى ومحدثين، الاعتماد على النصوص الشرعية، القرآنية منها والنبوية؛ فكان هذا المسلك متابعًا لهم، وأتباعا لمنهجهم.
- وأنَّ مَنْ أشاعوا هذه العبارة اعتمدوا في تقريرها على حديث نبويٍّ اعتبروه مستندًا لهم في مذهبهم، وهذا ما يعترض عليه الباحث، ويحاول إبطاله اعتمادًا على بضعة أحاديث منها هذا الحديث نفسه، والمطالبة باستبعاد هذا المقياس من مقاييس جودة البلاغة من كتب الأدب، البلاغية منها والنقدية.

كلمات مفتاحية: تقرير بلاغي؛ مقياس؛ جودة البلاغة؛ الحق والباطل؛ البلاغة النبوية.

Abstract : Cette recherche discute une parole établie par les anciens rhétoriciens, laquelle ils ont considéré comme une norme pour mesurer la qualité de la rhétorique et l'art de bien s'exprimer ; à savoir: « Le plus haut degré de la rhétorique consiste en la capacité du locuteur à présenter la fausseté sous un aspect de vérité, et la vérité sous un aspect de fausseté ».

Et comme l'unique fait de prononcer une fausse parole ait ce mauvais impact sur les gens, en plus du fait qu'il soit une pratique réelle, un comportement par la parole ou l'acte; un désir est né pour examiner minutieusement cette expression et la soumettre à la critique scientifique. Celle-ci consiste – dans cette article- en les règles de la rhétorique prophétique, lesquelles ont été choisies en dehors des autres règles de la critique scientifique pour des considérations méthodologiques, dont les plus importantes sont :

- La rhétorique prophétique est la plus haute après celle du Noble Coran.

- Il figure parmi les méthodes des rhétoriciens anciens et contemporains, d'utiliser les textes religieux, coraniques ou prophétiques. La méthode suivie –ici- ne fait qu'emboîter leurs pas et suivre leurs méthodologies.

- Ceux qui ont propagé l'expression qui est l'objet de cette étude, se sont appuyés sur un hadith prophétique, lequel ils ont adopté pour soutenir leurs opinions. Le chercheur – qui a conduit cette étude- s'oppose à cela. Il utilisera quelques hadiths incluant ce même hadith pour infirmer cette opinion et écarter cette norme parmi les normes de la qualité de la rhétorique dans les livres de la littérature, qu'ils relèvent de la rhétorique ou de la critique.

Keywords: Rhetorical report; standard; quality of rhetoric; truth and falsehood; the prophetic rhetoric.

مقدمة:

قبل الشروع في عرض ما تضمنه هذا البحث من مسائل ومراجعات، أودّ أن أسلط الضوء على ثلاثة مفردات اشتمل عليها عنوانه؛ توضيحاً للمقصود من جهة، وتحديد مسار البحث وبياناً لجانب أساسي من منهجه من جهة أخرى:

المفردة الأولى: (نبوية)، وقد كان يمكن وصف هذه المراجعات بأنها شرعية؛ لمكان النبي ﷺ

من التشريع، وأنه المبلّغ عن الله تعالى وحّيه وشرعه، ولكنني ارتأيت وصفها بالنبوية لاعتبارين اثنين، مع التنبيه على أنه لا تعارض بين الوصفين؛ بل تجمع بينهما علاقة العموم والخصوص المطلق:

- أمّا الاعتبار الأوّل فهو أنّ أبرز النصوص الشرعية التي تأسّس عليها هذا البحث هي بضعة أحاديث نبوية، وأمّا النصوص القرآنية فهي قليلة من جهة، وعامة من جهة أخرى، بخلاف الأحاديث النبوية؛ فهي تحتلّ الحيز الأكبر من أسس هذه الدراسة، ودلائلها على ما تضمّنته من أفكار ورؤى صريحة ومباشرة.

- وأمّا الاعتبار الآخر فهو أنّي أفضّل الانطلاق من توجيهات الرسول الكريم ﷺ في مجال بلاغة القول لا من جهة كونه مصدرا شرعيا وحسب؛ بل لأهمس -أيضا- في آذان القراء الأكرام، ولاسيما بعض من لا يستسيغ ما يعدّونه فرضاً لهيمنة الأحكام الشرعية، والقوانين القيمة (الأخلاقية) على الممارسات البلاغية، وبخاصة الإبداعية منها! بأنّ هذا الرسول ﷺ، وبشهادة البعيد قبل القريب، والعدوّ قبل الصديق، قد تَبَوَّأ أعلى مراتب البلاغة، وأرفع منازل البيان؛ فلا عجب -إذا- أن تكون له الأحقّية الكبرى، والأولوية القصوى، في التوجيه العلمي لعمليّتي إنتاج النص البلاغي، ونقده، بما لا يشكّل خطراً على القيمة الفنية للنصّ الأدبي، وإخراجه في أجمل صوره، وأبهى حلله.

المفردة الثانية: التقارير؛ فهي تقارير وإن لم ينعقد حولها إجماع صريح من البلاغيين القدامى والمحدثين، ولعلّ مفهوم الإجماع السكوتي المعروف بين الفقهاء والأصوليين يقرب معنى هذه اللفظة، ويوضح صورتها في ميدان الدراسات البلاغية؛ وهو "إذا قال بعض أهل العصر قولاً، وكان الباقر حاضرين، لكنهم سكتوا وما أنكروه" (الرازي، 1997، ص153)، وأودّ أن أشير هنا إلى أنني استعملت في عنوان هذا البحث أسلوب التبويض للدلالة على أنني اكتفيت ببعضها ولم أزم استقصاءها ولا حصرها، ولعلّ الله تعالى ييسّر مناقشة تقارير أخرى في بحوث لاحقة.

المفردة الثالثة: البلاغية، وقد كان في الإمكان إلحاق وصف العربية بها؛ استناداً إلى مبرراتٍ لعلّ أقواها مكانة العربية بين اللغات، وأولويتها بالعناية والاهتمام، بيد أنني تخلّيت عن هذا الوصف متطلباً إفادة معنى العموم، مرتكزا على حقيقتين علميتين، أوّمل أن أوسّع دائرة النفع في هذا المقال باعتمادهما، والسير في ظلالهما:

الحقيقة الأولى هي أنّ نبينا محمداً ﷺ بعثه الله تعالى للعالمين كافة، باختلاف ألسنتهم وألوانهم، ومادام الأمر كذلك، وبحثنا هذا عازمٌ على الغوص في بحار سنّته الشريفة، واستخراج

بعض لآلئها ونفائسها المتعلقة بعلم البلاغة، فلا بأس بتوسيع نطاق البحث، وجعله مخاطبًا عموم الناطقين الراغبين في تقويم ألسنتهم، والارتقاء بأساليبهم الخطابية، في ضوء الهدى النبوي الكريم.

والحقيقة الثانية هي أنّ اللغة العربية وإن كان لها ما لها من الفخامة والريادة، فإنّ ذلك لا يعني أنّ غيرها من اللغات ليس عند المتكلمين به بلاغة في الخطاب، أو حاسة بلاغية أو نقدية، بل على العكس من ذلك؛ فإن أكثر المؤرخين لعلم اللغة عموماً، وعلم البلاغة فرعاً من أهم فروعها، يتحدثون عن دراسات لغوية وبلاغية سابقة لزمن ظهور الدرس اللغوي العربي، هندية، ويونانية، ورومانية، وإغريقية، وغيرها، وأياً كان الرأي السديد في مسألة أيّ الناس كان أسبق إلى الممارسة البلاغية، تأليفاً أو نقداً، فإن ما يهتّمنا من مجموع ذلك هو أنّ البلاغة ليست حكراً على قوم معيّنين، عرباً كانوا أم عجماء؛ بل هي مستوى اللغة الأرقى، يمشي معها حيث سارت، ويتأثر بما تتأثر به إيجاباً وسلباً، وإنما الذي بين الناس في ذلك هو التفاوت: قوة وضعفاً، لا وجوداً وعدمًا، ومادام الأمر كذلك فما أسعدنا أن يكون ما سبقدّمه هذا البحث لمكتبة الدراسات البلاغية صالحاً لأن يستفيد منه البليغ والبلاغي، عربيّ كان أم غير عربيّين.

المطلب الأول: نبذة عن نشأة علم البلاغة

ليس القصد من عقد هذا المطلب عرض تاريخ علم البلاغة، ولا إضفاء طابع تعليمي على البحث، أو التكثر بذكر أقوال البلاغيين وغيرهم، وإنما هو التذكير بفكرة هي محل اتفاق بين الطلاب والباحثين على وجه العموم؛ أنّ علم البلاغة العربية إنما نشأ أول الأمر دفاعاً عن لغة القرآن الكريم، وإثباتاً لإعجازه، ونحو ذلك مما لا يكاد يخلو من ذكره كتاب من كتب البلاغة، وبأساليب متقاربة جداً، وألفاظ تكاد تكون متطابقة، وخير مثال على هذا اتفاقهم على إيراد قصّة أبي عبيدة، معمر بن المثنى (ت: 209هـ) مع الرجل الذي استشكل في قول الله تعالى: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّه رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصفات: 65]، وعيد الله تعالى بشيء لم يُعرف (رؤوس الشياطين)، وإجابة أبي عبيدة عن تساؤله، وحلّه لإشكاله، ممّا كان سبباً بعد ذلك في تصنيفه لكتابه مجاز القرآن (العالبي، د.ت، ص78)، كلّ ذلك ونحوه، وما لقّه من أقوال وأحكام يُشعر بأن أصحابها موقنون/مقرّون أن علم البلاغة إنما نشأ بادئ الأمر دفاعاً عن لغة القرآن، ورفعاً لرايته، وتبليغاً لرسالته الخالدة.

ولما كان كذلك، فإنّ من وفاء دارسي البلاغة العربية بحقّ هذا العلم الشريف أن يحافظوا على هذا المسلك، ولا يغيب عن أذهانهم وهم يقرّرون المسائل العلمية، وأن يطفؤ ذلك على صفحات كتبهم وأبحاثهم، لا أن تنحصر عندهم الرحم التي بين الدرس البلاغي والدرس القرآني/الشرعي في مسائل الإعجاز، وبعض مبتكرات القرآن الفنية، أو الأسلوبية، أو غيرها.

من هذا المنطلق، نحاول في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على إحدى المقولات التي أقحمها بعض البلاغيين في كتبهم، مع ما فيها -بإدري الرأي- من مصادمة لمقاصد القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وليثّهم وقفوا عند حدّ إدراجها في بعض أبواب البلاغة، واكتفوا بعرضها، أو الإشارة إليها، لكان أهون؛ بل إنّ بعضهم جعلها مقياساً لجودة البلاغة وحسن البيان! دون أن يقوم رأيهم هذا على دليل نقليّ ولا برهان عقلي، ودون أدنى فائدة راجعة إلى الدرس البلاغي، على فرض أنّ ذلك كاف لقبولها -ولو على مضض- أصلاً؛ هذه المقولة هي أنّ "أرفع مراتب البلاغة هي تصوير الحقّ في صورة الباطل، وتصوير الباطل في صورة الحقّ!" فإلى تتبّع هذا المقياس الغريب لجودة البلاغة، ومناقشته بحسب ما يسمح به المقام، وتقتضيه أهميته، وشهرته في كتب النقد والبلاغة.

المطلب الثاني: البلاغة وثنائية الحقّ والباطل

لا يختلف اثنان في أنّ مجرد النطق بلفظة الباطل، فضلاً عن كونه ممارسة عملية واقعية، له وقعُه السيئ على القلوب، وأثره السلبي في النفوس، بما فيها تلك التي اعتادت عليه، وصار منها بمكان السجية والطبع، ويكفي قول الله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: 18] لبيان حقيقة ثنائية الحق والباطل، وأنّها أكبر ثنائية تتحقق فيها الضدية، وتنتفي عنها كل احتمالات التشابه والتقارب، فضلاً عن التشابك والتمازج.

ويتأكّد هذا المعنى، ويرسخ في الذهن أكثر حين نرجع إلى المعاجم اللغوية، ونطالع معاني لفظة الباطل عند أصحابها؛ حيث نجد أنها تعني ("ما لا يُعتدّ به، ولا يفيد شيئاً، وما كان فائت المعنى من كل وجه" (الجرجاني، 1983، ص42) "ولا ثبات له من المقال والفعال عند الفحص عنه" (المنأوي، 1990، ص69)، ونحو ذلك من المعاني المنقّرة من الباطل، المحذّرة منه، وإن كانت الفطر السليمة كافية للتنفير منه، ومنابدته؛ الأمر الذي يجعل المرء في حيرة وذهول وهو يقرأ كلاماً

لعلّ من أبرز أعلام البلاغة، وهو أبو هلال العسكري (ت: 395هـ)، يقول فيه: "أجمع أهل البلاغة على أنّ تصوير الحق في صورة الباطل، والباطل في صورة الحق، من أرفع درجات البلاغة، وقد أحكمنا ذلك في كتاب صنعة الكلام" (العسكري، د.ت، ص14)، ومما ذكره في كتابه المشار إليه هذا قوله: "وما أكثر ما يحتاج الكاتب إلى هذا الجنس عند اعتذاره من هزيمة، وحاجته إلى تغيير رسم، أو رفع منزلة ديني له فيه هوى؛ أو حطّ منزلة شريف استحقّ ذلك منه، إلى غير ذلك من عوارض أموره، فأعلى رتب البلاغة أن يحتجّ للمذموم حتى يخرج في معرض المحمود، وللمحمود حتى يصيّر في صورة المذموم" (العسكري، 1998، ص53).

ولاشكّ أنّ أكثر من يقرأ هذه المقولة سيكونون - كحال الناس إزاء أية فكرة أو قضية - ثلاثة مذاهب:

- مذهب يركب مركب العجلة؛ فيقع على المقولة تسفيهاً، وعلى صاحبها تشنيعاً وتكديماً، ويمكن أن نعتبر هؤلاء أصحاب مذهب الإفراط.

- ومذهب يوجّه التسفيه والتوبيخ إلى الحيرة وصاحبها؛ إذ المقولة - عند هؤلاء - تُعدّ من أرقى ما جاد به الفكر العربي! ووصل إليه الدرس النقدي البلاغي عند العرب القدامى، وربما ردّ أصحاب هذا المذهب استشكل هذه العبارة إلى تحجّر الفكر! وتقوقعه داخل نطاق ضيق تحكّمه نظرة استبدادية تحت غطاء الدين، ونحو ذلك من العبارات والأحكام، ويمكن لنا أن نعتبر هذا الفريق أصحاب مذهب التفريط في مناقشة عبارة العسكري لا مطلقاً؛ وإلا فمن حيث الطرح، ومناقشة قول المخالف يعدّ منهجهم بالغاً منتهاه في الإفراط والتشدد، لمن تأمّل.

- وأما المذهب الثالث، وهم أصحاب المذهب الوسط، فحائهم، ككلّ مرة، تجنّب العجلة، واحترام قواعد البحث العلمي، والسعي إلى معرفة الحقيقة بصرف النظر عن الخلفيات المسبقة، والآراء المزاجية، وببذل الطاقة في استقصاء جميع أطراف الموضوع المدروس، ومعرفة مراد صاحبه منه، ووجهة نظره فيه، ونؤمّل أن نسلك هذا المسلك في بحثنا هذا، فإلى مناقشة هذه العبارة، وتتبع مسارها عبر تاريخ علم البلاغة العربية.

ينبغي أن يُعلّم أولاً أنّ أبا هلال لم يكن أوّل من عدّ تصوير الحق في صورة الباطل، والباطل في صورة الحق من أرفع مراتب البلاغة؛ فهذا هو صاحب العقد الفريد (ت: 328 هـ) ينقل عن أحدهم اعتباره البلاغة تصوير الحق في صورة الباطل، وتصوير الباطل في صورة الحق (ابن عبد

وبه، 1984، ص272)، وعن بعض علماء الشعر سئل: من أشعر الناس؟ قوله: الذي يصوّر الباطل في صورة الحق، والحق في صورة الباطل، بلطف معناه، ودقة فطنته، فيقبّح الحسن الذي لا أحسن منه، ويحسن القبيح الذي لا أقبح منه (نفسه، ص184).

ويعضي بنا قطار الزمن قليلا في سكة تاريخ علم البلاغة، ليقف عند صاحب العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ابن رشيق القيرواني (ت: 463 هـ)، الذي كان أكثر تقريراً وتبريراً لهذا الاتجاه، أعني أن تكون المرتبة العليا للبلاغة القدرة على تصوير الحق في صورة الباطل، والباطل في صورة الحق؛ حيث نقل عن شيخه عبد الكريم النهشلي (ت: 405 هـ) قوله: "حُسن البلاغة أن يصوّر الحق في صورة الباطل، والباطل في صورة الحق، ومنهم من يعيب ذلك المعنى، ويعده إسهاباً، وآخره يعده نفاقاً" (ابن رشيق، 1981، ص247)، ثم انبرى للردّ على هذين الفريقين العائنين هذا الأسلوب الكلامي قائلاً: "والذي أراه أنا أن هذا النوع من البيان غير معيب بأنه نفاق؛ لأنه لم يجعل الباطل حقاً على الحقيقة، ولا الحق باطلاً، وإنما وصف محاسن شيء مرة، ثم وصف مساويه مرة أخرى؛ كما فعل عمرو بن الأهتم بين يدي رسول الله ﷺ". (نفسه، الصفحة نفسها)، وذكر قصّة لها خصوصية في بحثنا هذا من جهتين اثنتين:

- الأولى أنّها ركيزة أساسية فيه، ودعامة من أقوى دعائمه.
- والجهة الأخرى أنّ ابن رشيق، كما ترى، وكثيراً من أعلام النقد والبلاغة، اعتمدوا - فيما اعتمدوا - عليها في تقرير مذهبهم، الأمر الذي معناه أنّنا سنناقش هذه العبارة لا من جهة الشرع الحنيف، والهدي النبوي الشريف وحسب، بل من جهة الطرح المعتمد من طرف أئمة النقد والبلاغة أنفسهم أيضاً.

المطلب الثالث: تحقيق لفظ العبارة ونسبتها إلى قائلها

بعد تتبّع جميع ما وقع في يدي من كتب النقد والبلاغة؛ بحثاً عن موارد هذه العبارة فيها، وصلت إلى أنّ أول ظهور لها كان في كتاب البيان والتبيين، ثمّ تناقلها عنه بعض⁽¹⁾ من جاء بعده من النقاد والبلاغيين، وأكثر هؤلاء يتفقون مع الجاحظ في ذكر صاحب هذه المقولة، وهو العتّابي، كلثوم بن عمرو (ت: 220 هـ)؛ جاء في البيان والتبيين قول أبي عثمان (ت: 255 هـ): "حدثني صديق

(1) يأتي قريباً ذكر بعض هؤلاء، ولمصنفاًهم التي أوردوا فيها هذه العبارة.

لي قال: قلت للعتابي: ما البلاغة؟ قال: كلُّ من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبة ولا استعانة فهو بليغ، فإن أردت اللسان الذي يروق الألسنة، ويفوق كلَّ خطيب، فإظهار ما غمض من الحق، وتصويرُ الباطل في صورة الحق" (الجاحظ، 2002، ص112)، وقال في سياق آخر بعدما أورد قول الشاعر:

ألا ربَّ خصمٍ ذي فنون علوُّه *** وإن كان ألوى يشبه الحقَّ باطله

"فهذا هو معنى قول العتابي: البلاغة إظهار ما غمض من الحق، وتصوير الباطل في صورة الحق" (الجاحظ، 2002، ص189)

نلاحظ على صنيع الجاحظ هذا أمرين اثنين:

- الأول أنّه ينسب المقولة إلى العتابي في الموضعين كليهما.
 - والآخر أنّه كان دقيقاً في إيرادها في كلا الموضعين كأنه يقرأها من كتاب، أو هو كذلك. فهل تابع الجاحظ من جاء بعده في صنيعه هذا؟
- يمكن القول إنّ عموم من أورد هذه العبارة في كتابه، سواء أكان مستدلاً بها، أم مجرد عارض لها، كانوا أقساماً ثلاثة:

- أمّا القسم الأول فوافق الجاحظ في صنيعه؛ وأورد العبارة بحروفها، مع نسبتها إلى صاحبها، ولا إخال هؤلاء إلا كان أبو عثمان مرجعهم في ذلك؛ فطابقت ألفاظهم ألفاظه، ومن هؤلاء مثلاً: ابن عبد ربه في العقد الفريد، وأبو إسحاق الحصري في زهر الآداب، والراغب الأصفهاني في محاضرات الأدباء، وأبو إسحاق اللطواطي في غرر الخصائص الواضحة، ومن المعاصرين أحمد مطلوب في كتابه أساليب بلاغية، وشوقي ضيف في تاريخ الأدب العربي⁽¹⁾، وغيرهم.

(1) انظر: العقد الفريد، ج2، ص123، و: الحصري إبراهيم بن علي الأنصاري القيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب، دار الجيل، بيروت، ج1، ص147، و: الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، (1420هـ) دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط1، ج1، ص99، و: محمد بن إبراهيم المعروف بالوطواط، غرر الخصائص الواضحة، دار الكتب العلمية، (2008) بيروت - لبنان، ط1، ص199، و: ضيف شوقي، (1995) تاريخ الأدب العربي، دار المعارف - مصر، ص445، و: مطلوب أحمد، أساليب بلاغية، الفصاحة - البلاغة - المعاني، (1980)، وكالة المطبوعات - الكويت، ط1، ص54.

- وأما القسم الثاني فخالف الجاحظ في ذكر صاحب المقولة، وفي ضبط حروفها أيضاً، بشكل يومهم أنّها مقولة أخرى غير التي نُقلت عن العتّابي؛ ومن هؤلاء مثلاً أبو إسحاق الكاتب (ت: بعد 335هـ)، قال في البرهان: "...ولا يُعدُّ في المجادلين الحدّاق حتى يكون بحسن بديهته، وجودة عارضته، وحلاوة منطقته: قادراً على تصوير الحق في صورة الباطل، والباطل في صورة الحق" (الكاتب، 1969، ص193)⁽¹⁾، ومنهم أيضاً صاحب العقد الفريد الذي قال بعدما نقل عن العتّابي عبارته بحروفها: "وقيل لآخر: ما البلاغة؟ قال: تصوير الحق في صورة الباطل، وتصوير الباطل في صورة الحق"، ومَرَّ معنا هذا النقل، وكذلك نقله عن أحد علماء الشعر أنّه لما "سئل: من أشعر الناس؟ قال: الذي يَصوِّر الباطل في صورة الحق، والحقّ في صورة الباطل"، ونُقل ابن رشيّق عن عبد الكريم قوله: حسن البلاغة أن يصور الحق في صورة الباطل، والباطل في صورة الحق⁽²⁾، وغير هؤلاء كثير ممّن أخطأ في نقل عبارة العتّابي، وزاد عليها ونقص، أو نقل العبارة المزيدة عن غيره، ولكن دون أن يحيل؛ فلم يُبق لنا خياراً غير التمسك بكون العبارة للعتّابي، غير أنّ الناقلين عنه زادوا على رأيه في أنّ حسن البلاغة تصوير الباطل في صورة الحقّ كونه أيضاً تصوير الحق في صورة الباطل! كما أنّه فاتهم أيضاً قيد هامّ ذكره أبو عمرو هو أنّ حسن البلاغة قبل أن يكون تصويراً للباطل في صورة الحقّ إظهاراً لما غمض من الحق؛ فكانت مخالفتهم له في عبارته من وجهين أساسيين، فصار قولهم غير قوله، ورأيهم غير رأيه.

وأما مذهب القسم الثالث فيكاد يكون هو نفسه مذهب الذي قبله، وهو لناقد بلاغي واحد، هو العسكري؛ حيث خالف عبارة العتّابي، ونسبها إلى غيره كسابقه، غير أنّه سمّاه، وهو ابن المقفع، قال في ديوان المعاني: "وقال ابن المقفع: البلاغة كشف ما غمض من الحق وتصوير الحق في صورة الباطل والباطل في صورة الحق" (العسكري، د.ت، ص88)؛ فأبدل بكلمة إظهار

(1) ومن العجيب أنّه قال في مستهلّ كلامه هذا وهو بسبيل الكلام عن أدب الجدل (ص188): "فأما أدب الجدل فإن يجعل المجادل قصده الحق، وبغيته الصواب، وألاّ تحمله قوة إن وجدها من نفسه، وصحة في تميزه وجودة خاطره، وحسن بديهته، وبأن عارضته، وثبات حجته على أن يسرع في إثبات الشيء ونقضه، ويسرع في الاحتجاج له ولضده، فإن ذلك مما يذهب بها علمه، ويطفئ نور بجمته، وينسبه به أهل الدين والورع إلى الإلحاد، وقلة الأمانة..، ولذلك قال رسول الله ﷺ "ما أوتي امرؤ شراً من طلاقة اللسان"، وأخذ أبو بكر رضي الله عنه بطرف لسانه فقال: هذا أوردني الموارد".

(2) لطفاً، راجع الصفحة السابقة.

كلمة كشف، وليس هذا بضائرٍ شيئاً، وأضاف عبارة: تصوير الحق في صورة الباطل التي نعدّها أثقل من أختها؛ من حيث كون الباطل قد يجد بعض الناس لتزيينه وجهها، بينما لا يتبغي تصوير الحق في صورة الباطل إلا من كان له قصدٌ سيئ، أو مطلب ديني؛ فهو مذموم من كل وجه. والذي نراه، والله تعالى أعلم، أنّ عبارة العسكري هذه منقولة من كتاب البيان والتبيين؛ لما عُلم من شدة احتفاء الرجل بهذا الكتاب، وعنايته به من جهة، ومن جهة ثانية لما يظهر من نقله للشطر الأول من العبارة، وهو ما يتعلق بإظهار ما غمض من الحق، وأما الجهة الثالثة فهي أنّ من يرجع إلى عبارة الجاحظ فإنّه يجده يقول قبل نقله عبارة العتّابي: "عودة إلى مفهوم البلاغة عند العتّابي وعمرو بن عبيد وابن المقفع" (الجاحظ، 2002، ص112)، فذكر عبارة العتّابي، ثم عرّج على كلام لابن عبيد، وبعده لابن المقفع؛ فلعلّ ورود اسم ابن المقفع في هذا العنوان كان سبب وهم العسكري، ونسبته عبارة العتّابي إليه.

وأياً كان، فلا ننفي أن يكون صاحب الصناعتين أخذ العبارة عن ابن المقفع من بعض المصادر التي لم نطلع عليها، غير أنّ كون ذلك غير خارج عن نطاق الافتراض والتخمين، وما بين العبارتين من التشابه القريب من التطابق، وكوننا بحثنا طويلاً فلم نثر على أحدٍ سبق العتّابي إلى هذه العبارة، كلّ ذلك يجعلنا لا نبرح القول بأنّ هذه العبارة طالها بعض التحريف، أو بعبارة أخرى ألطف: بعض التغيّر، وما دمنا عقدنا هذه الورقة لدراسة العبارة التي نقل العسكري إجماع أهل البلاغة عليها⁽¹⁾، وأوردها كثير من النقاد والبلاغيين قبله وبعده، فإنّنا نحاول وضعها هي في ميزان

(1) سبب تخصيص هذا المقال لدراسة عبارة العسكري دون عبارة العتّابي، مع أنّها الأصل أمور أربعة هي:

- أنّ شهرة العسكري أوسع من شهرة العتّابي، بل إن عدم علم الكثيرين بالعتّابي قد يكون سبباً في الاعتراض على مناقشة عبارته هذه أو غيرها؛ من باب أنّه لو تجسّم الباحثون عناء التعقيب على كلام أيّ أحد لأنفوا في ذلك أعمارهم وما حقّقوا غايتهم، وليس المقصود هنا تنقّص العتّابي، أو الإزراء بمكانته، وإنما التنبيه على أنّ تقارير العسكري ومن كان بمنزلة تلقى قبولاً واسعاً لدى طلاب علم البلاغة وغيرهم؛ فكانت أولى بالدراسة من غيرها.
- والسبب الثاني متفرّع عن الأول؛ وهو أنّ عبارة العسكري أكثر شهرة من عبارة العتّابي فكانت أجدر بالدراسة وأولى.
- وأنّ عبارة العسكري أشدّ خطراً وضراً على عملية النقد البلاغي؛ إذ جمعت بين تصوير الحق في صورة الباطل، وتصوير الباطل في صورة الحق في بيان مرتبة البلاغة العليا، ومنزلتها الأرفع، بخلاف عبارة العتّابي؛ فقد اشتملت على أحدهما فقط.
- وأنّ العسكري صرّح بنقل إجماع أهل البلاغة على هذا المذهب، وهذا مما أسهم في رواج هذه العبارة، وتلقّي كثير من البلاغيين والنقاد لها بالقبول والتسليم.

البلاغة النبوية الشريفة، ومعرفة ما إذا كانت ستصمد أمام قوانينها ومراجعاتها، والبداية مع القصة التي أوردها العسكري وابن رشيقي وغيرها في سياق تقرير مسألة الباب، والتي أخرجها الإمامان مالك والبخاري وغيرهما مجملة بلفظ: "عن عبد الله بن عمر، قال: قدم رجلان من المشرق فخطبا فعجب الناس لبياهما، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا، أَوْ: إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ لَسِحْرٌ» (الأصحبي، 1985، ص986، والبخاري، 2001، ص19).

وأخرجها الحاكم، والطبراني، وغيرهما مفصلة بألفاظ متقاربة، منها ما في المستدرک "عن أبي بكره، قال: كنا عند النبي ﷺ، فقدم عليه وفد بني تميم فيهم قيس بن عاصم، وعمرو بن الأهتم، والزريقان بن بدر، فقال النبي ﷺ لعمرو بن الأهتم: ما تقول في الزريقان بن بدر؟ فقال: يا رسول الله، مطاع في ناديه، شديد العارضة، مانع لما وراء ظهره، فقال الزريقان: يا رسول الله، والله إنّه ليعلم متى أكثر مما وصفني به ولكنه حسدي، فقال عمرو: والله يا رسول الله، إنه ذامر المروءة، ضيق العطن، لئيم الخال، أحق الموالد، والله ما كذبت أولًا، ولقد صدقت آخرًا، ولكني رضيت فقلت أحسن ما علمت، وغضبت فقلت أقبح ما علمت، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا، وَإِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمًا» (الحاكم، 1990، ص710).

ولا نريد أن نخوض في مسألة هل أخرج النبي ﷺ قوله: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا» مخرج المدح أم الذم؛ لما نعين اثنين فوق ما نرجوه من إيجاز القول، وحفظ وقت القارئ الكريم وجهده: أما المانع الأول فلائذ المسألة مبسطة في كتب شراح الحديث، وبعض كتب الآداب والأحكام؛ ولذلك نفضل أن نكتفي بذكر ملخص عما انتلج له الصدر بعد طول تأمل في مذاهب أهل العلم⁽¹⁾، وأدلتهم فيها، وهو بعد الكلام عن:

المانع الثاني، وهو أننا ما أوردنا هذه القصة هنا إلا لإثبات أنها تكفي لإبطال مذهب القوم إلى أن أرفع مراتب البلاغة القدرة على تصوير الحق في صورة الباطل، وتصوير الباطل في صورة الحق، وإيضاح ذلك نسوق كلام العسكري الذي اعتبر فيه قول النبي ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ

بقي أن نشير إلى أن عبارة العتابي ينالها شطّر من الاعتراض الذي قابلنا به عبارة العسكري ومن معه؛ وذلك أن العتابي اعتبر حسن البلاغة تصوير الباطل في صورة الحق، وهذا غير مقبول أيضا، لكنه دون ما قرره العسكري، وادّعى إجماع أهل البلاغة عليه، وهو إضافته إلى مقياس العتابي أسلوب تصوير الحق في صورة الباطل أيضا. (1) وهي ثلاثة مذاهب: القائلون بأنها مدح، والقائلون بأنها ذم، والقائلون بالتفصيل.

لِسِحْرًا» دليلاً على هذا المذهب؛ قال في جمهرة الأمثال بعدما ساق القصة بتمامها: "وأخبرنا أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن عسل بن ذكوان قال: قال أبو عبد الرحمن: أذمَّ البيانَ أم مدحه؟ فما أبان أحد بشيء، فقال ذمّه؛ لأن السحر تمويه، فقال إن من البيان ما يمّوه الباطل حتى يشبهه بالحق، وقال غيره بل مدحه؛ لأن البيان من الفهم والذكاء" (العسكري، د.ت، ص13)، ثم رجّح قائلا: "الصحيح أنه مدحه، وتسميته إيّاه سحراً إنما هو على جهة التعجب منه؛ لأنه لما ذمَّ عمرو الزهرقان ومدحه في حال واحدة، وصدق في مدحه وذمّه فيما ذكر، عجب النبي ﷺ من ذلك كما يعجب من السحر؛ فسماه سحراً من هذا الوجه، وقد أجمع أهل البلاغة على أن تصوير الحق في صورة الباطل، والباطل في صورة الحق من أرفع درجات البلاغة..". (العسكري، د.ت، ص14).

وسألنا هنا: أين وجد العسكري، وابن رشيق، وغيرهما أنّ عمرو بن الأهتم ﷺ قد صوّر هنا الحق في صورة الباطل أو العكس؟⁽¹⁾ وحاشاه ﷺ، بل حاشاه ﷺ أن يكون في مجالسه مثلاً هذا، وإنّ من يتأمل سياق هذه القصة، وغيرها من الأحاديث النبوية ذات الصلة، ليجد ما ينفي ذلك نفياً قاطعاً، ويستبعده غاية الاستبعاد، وإثبات ذلك فيما يأتي:

أ- من خلال سياق القصة

يمكن لمن تأمل سياق هذه القصة، مستصحبا ملابساتها المقامية، أن يلاحظ فيه قرائن كثيرة تنفي أن يكون الذي حصل من عمرو بن الأهتم ﷺ تصويراً للباطل في صورة الحق أو العكس، أهمّها ما يأتي:

(1) نعتز على القول بأن غاية ما حصل من العسكري هو عطفه الكلام على تصوير الحق في صورة الباطل والباطل في صورة الحق على كلامه عن صنيع عمرو بن الأهتم ﷺ بشكل حصل معه التباس ووهّم بأنّه يتهم عمراً بأنّه صوّر الحق في صورة الباطل أو العكس أو كليهما، ونستدلّ لهذا الاعتراض بدليلين اثنين:

- عدُّ العسكري ابن الأهتم مدح الزهرقان وذمّه في آن واحد، وصدق في مدحه وذمّه، وهذا ليس بدقيق كما سيأتي قريباً.
- ونقله كلاماً عن عبد الملك بن صالح يأتي بيانه في آخر البحث، يذمّ فيه المشورة، وهي - كما قال العسكري نفسه - ممدوحة بكلّ لسان، ثم قوله بعد ذكر كلام آخر لرجل بمدح الموت: "فلمتمكّن من نفسه يضع لسانه حيث يريد، ومثل هذا كثير لا وجه لاستيفائه في مثل هذا الموضع" (كتاب الصناعتين، ص53)، فتبيّن أنّ الذي فعله ابن الأهتم عند العسكري هو تصوّر للحق في صورة الباطل، وللباطل في صورة الحق، فحق لنا أن نتساءل عن ذلك، ونستنكره.

● **القرينة الأولى** هي قول الراوي: "قدموا عليه"، وهذا كان من عادة المسلمين الذين لم يكونوا يسكنون النبي ﷺ؛ فلم يكن يمنعهم بُعد الديار عن الركوب إليه ﷺ وتعلم أمور دينهم، ومن كانت هذه حالهم فإنه لا ينبغي أن يُظنّ بهم إلا الظنّ الحسن، وأنّ جلاله قدر النبي ﷺ في قلوبهم، وقبل ذلك تعظيم ربهم جل وعلا، مما يمنعهم من أن يتقصّدوا مخالفة الشريعة بين يديه ﷺ، أو ارتكاب ما يخالف الأدب معه، فضلا عن أن يزعجه ويثير غضبه.

● **القرينة الثانية** أنّ هذه القصة حدثت على مسمعٍ ومرأى ممن كان حول النبي ﷺ من الصحابة رضي الله عنهم، ومن الوفد القادم، وفد بني تميم، وفيهم كبار ووجهاء، وهؤلاء وأولئك يستحيل شرعا وعقلا أن يتواطؤوا على الكذب، هذا لئلا يؤثر عنه كذبٌ، وهؤلاء لئلا يؤثر عنهم أثمٌ لم يردّوا على الكاذب، كلّ ذلك بعد كون الكذب كبيرة نهي عنها الشرع الحكيم، وأخبر أنّها من مساخط الربّ جل جلاله، ومن خوارم المروءة، ومسقطات العدالة.

● **ثالثة القرائن** أنّه لو كان أحدٌ أحرصَ على أن يتّهم ابن الأَهمّ بأنه خالف الحقّ، أو ركب الباطل، لكان الزبرقان بن بدر رضي الله عنه، ولكنه لم يزد على قوله: "إنه ليعلم مني أكثر مما وصفني به؛ فنقّمه على أخيه كان على أنّه -حسب قوله- لم يوفّه حقه من المحامد والمناقب، إنا من جهة كونه أخفى بعضها، أو من جهة كونه ضيق نطاقها كما سيأتي معنا في القرينة السادسة.

● **القرينة الرابعة** قويّة جدا، وهي قسَم ابن الأَهمّ رضي الله عنه على أنه لم يكذب، وعدمُ اعتراض أحد من الحاضرين على ذلك، بمن فيهم الزبرقان نفسه، وبريء الساحة مصدّق في كلامه بغير قسَم، بله وقد أقسم، وفي حضرة المؤيّد بخبر السماء ﷺ.

● **الخامسة** هي أنّه قد علّم من حال عامّة البشر أنّهم لا يسلمون من نقائص؛ فأمكن من هذه الحيثية أن يوصف المرء بالمدح تارة، وبالذم تارة ولا يكون ذلك كذبا ولا نفاقا، ولكنّ هذا السلوك ليس مقبولا على إطلاقه؛ بل تحكمه ضوابط وقبود، ليس هذا محلّ بسط الكلام عنها، وإنما تُغني منه الإشارة عن العبارة.

● **القرينة السادسة:** تذكر بعض الروايات (الحاكم، 1990، ص710) أن الزبرقان بن بدر رضي الله عنه قبل أن يسأل النبي ﷺ عمرو بن الأَهمّ عنه فخر بنفسه فقال: "يا رسول الله، أنا سيد تميم، والمطاع فيهم، والمجاب فيهم، أمنعهم من الظلم فأخذ لهم بحقوقهم، وهذا يعلم ذاك"، يشير إلى عمرو بن

الأهتَمُ ﷺ، وكان أصغر القوم سنًا، وكان فيهم، مع ذلك، شاعرا مُجيدا، وخطيبا مفوّهًا؛ فدفعه ذلك إلى أن يمدح ابن عمّه، ويثني عليه بما يعلمه من حاله، وبما لا يَضِيع معه حقُّ نفسه ومن معه من أهله وعشيرته، والمقام مقام تمجيد واعتزاز؛ فلا يليق به والحالة هذه أن تحمله رغبته في الانتصاف إلى أن يُدِيل الباطل على الحقّ، أو يُظْهر من نفسه ما تنخفض به منزلته بين قومه، وقبل ذلك كلّ ما يكون سببا في غضب ربّه عز وجل، ونبيّه ﷺ.

• **ومن القرائن أيضا أنّ ابن الأهتم ﷺ**، إنما عدل عن خطابه الأول الذي كان حقًا وصدقًا، إلى الحقّ الثاني الذي يعتقده حقًا وصدقًا: بدافع الغضب، ومع ذلك فإنّه لم يزد على أن نزل مع الزبوقان من مرتبة الإحسان إلى مرتبة العدل، ولعلّه استحضر آنذ قول الله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: 40]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَنْ عَاقِبَتُهُمْ فَأَقْبَرُوا يَمِثِلُ مَا عَوِظْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126]، ونظائرها، وأيًا كان، فإن ابن الأهتم كان محقًا في الأولى وفي الآخرة، فكيف لنا أن نعدّه صوّر الحق في صورة الباطل، أو العكس؟ أو حتى أن نلّمح بذلك، كلا وحاشا.

• **ومما يؤكّد ما سبق،** ويكفي وحده لنفي أن يكون ما قام به ابن الأهتم ﷺ تصويرا للحقّ في صورة الباطل أو العكس ما عُلم من هدي النبي الكريم ﷺ من أنّه لا يرضى بأيّ منكر من المنكرات أن يُرتكب في حضرته، وأنّ أيّ شيء يخالف الحقّ، فضلا عن أن يشينه أو يخفضّه، من شأنه أن يظهر على وجهه الشريف ﷺ كما نقل لنا أصحابه الكرام ﷺ أنّه ﷺ «كَانَ إِذَا كَرِهَ شَيْئًا عَرَفُوهُ فِي وَجْهِهِ» (مسلم، د.ت، ص 1809)؛ فلم تنقل لنا رواية واحدة أنّ النبي ﷺ تمعّر وجهه لصنيع عمرو بن الأهتم ﷺ، وأما ما ذكرته بعض كتب الأدب⁽¹⁾ من أنّه ﷺ رُئي في وجهه إنكار صنيع عمرو فقد بحث عنه في كتب الحديث، فلم أظفر بشيء ثابت منه، والله تعالى أعلم.

• **آخر هذه القرائن هي** أخت التي سبقتها من حيث كون الأولى خاصة بموقف النبي ﷺ الحالي من صنيع عمرو ﷺ، وهذه متعلقة بموقفه المقالي؛ إذ لم يزد ﷺ على صياغة أسلوب خبريّ وصفيّ، ولو كان في كلام ابن الأهتم ما يشينه، مما وُصف في بعض الكتب بأنه تصوير للحق في صورة الباطل، وتصوير للباطل في صورة الحق، وفي بعضها بأنه استحسان قبيح، واستقباح حسن، ونحو

(1) مثل البيان والتبيين للحافظ، والممتع في صنعة الشعر للنهشلي، وزهر الآداب للحصري، وفصل المقال للبكري، والتذكرة الحمدونية لابن حمدون، وشرح مقامات الحريري للشربشي، وتاريخ الأدب العربي للدكتور شوقي ضيف، والنقد الأدبي ومقاييسه لمحمد عارف حسين، وغيرها.

ذلك، لاستدعى ذلك أسلوباً إنشائياً يعاتب فيه النبي ﷺ المخطئ، ويوجهه من خلاله ومن وراءه إلى ما فيه صلاحهم كما عرف من حاله ﷺ في استغلال كل فرصة لتعميم النفع على المسلمين كافة.

ب- من خلال أحاديث نبوية أخرى

قبل عرض نماذج من أحاديث نبوية كثيرة سيقت للنهي عن سلوك مسلك استغلال البلاغة في تصوير الحق في صورة الباطل أو العكس، أودّ أن أذكر بمسألة سبق التنبيه عليها، هي أن القرآن الكريم مليء بالنصوص الناهية عن تزيف الحق، وتزيين الباطل، بل المعتبرة ذلك من حائل الشيطان التي يغوي بها بني آدم؛ كما في قول الله تعالى غير مرة: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾ أي باطلهم؛ إذ الشيطان لا يزيّن الحق، بل يشينه، بل إنّ في القرآن الكريم ما يُشعر بأن هذا الأسلوب الكلامي المتلون من صفات المنافقين؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ قَلْبِهِ ۖ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: 204]، وقوله سبحانه في وصفهم: ﴿وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: 04]، فسره الإمام ابن كثير وغيره بأنهم كانوا "ذوي فصاحة وألسنة، إذا سمعهم السامع يصغي إلى قولهم لبلاغتهم" (ابن كثير، 1999، ص126)، والآيات القرآنية العامة في بيان آداب القول، وأحكام الكلام أكثر من أن تُحصى، بيد أننا لما خصصنا هذه الورقة لمجموعة من الأحاديث النبوية المختارة كانت الضرورة المنهجية مقتضية عدم الإكثار من الخروج عن هذا النطاق، فإلى بيان بعض هذه الأحاديث، وذكر شيء من إضاءاتها وتوجيهاتها بما يسمح به المقام:

الحديث الأول: وهو أوضح هذه الأحاديث، وأصرحها في الدلالة على النهي عن تزوير الحقائق باستعمال بلاغة القول، وقوة البيان؛ لتضمّنه فعل تفضيل صيغ من لفظ البلاغة، ولكونه ورد في سياق قصة مشابهة لقصة الباب: "عن عروة بن الزبير، أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة قالت: سمع النبي ﷺ جلبة خصام عند بابه، فخرج عليهم فقال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِيَنِي الْخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضًا أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ أَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، وَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَدَعْهَا» (البخاري، 2001، ص73).

والحديث لا يحتاج إلى أيّ تعليق؛ فهو عمدة في بيان مذمومية هذا الأسلوب الكلامي، وعواقبه الوخيمة، فأنتى له أن يُتدح، فضلا عن أن يُجعل ذروة سنام البلاغة، وأرفع منازلها ودرجاتها؟!

الحديث الثاني: عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعا: «الْحَيَاءُ وَالْعِيَّ شُعْبَتَانِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْبِدَاءُ وَالْبَيَانُ شُعْبَتَانِ مِنَ التَّفَاقُ» (الترمذي، 1975، ص 375)، ويمكن القول إن الداعي إلى إيراده في هذا الموضع أمور ثلاثة:

الأول: هو تعلّق هذا الحديث بقوله ﷺ في قصّة ابن الأَهمتم رضي الله عنه: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»، وقد عرفنا أنّ كثيرا من أهل العلم ذهبوا إلى أنّه كان في سياق مدح وثناء، فكيف يمكن الجمع بين السياقين؟

الأمر الثاني هو تعلّقه بالآية السابقة من سورة المنافقين، وما سرّ هذا التعلّق؟
وأما **الأمر الثالث** فهو تعلّقه بعبارة العسكري ومن معه، وهي أنّ أرفع مراتب البلاغة تصويرُ الحق في صورة الباطل، والعكس، وكيف يمكن اعتبار هذه العبارة من خلال الأمرين السابقين مجانبَةً للصواب من كلّ وجه؟

أما بالنسبة لتعلّق هذا الحديث بقوله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا» فتوضيحه هو ما وعدنا به آنفا، واعتبرناه ملخصاً لأقوال أهل العلم في بيان مراد النبي ﷺ من اعتباره بعض البيان سحراً، أهو مدخّ له أم ذمّ؟ وهو كلمة نفيسة للخطابي رحمه الله تعالى، جاء فيها: "البيان اثنان؛ أحدهما ما تقع به الإبانة عن المراد بأيّ وجه كان، والآخر ما دخلته الصنعة بحيث يروق للسامعين ويستميل قلوبهم، وهو الذي يشبّه بالسحر إذا خلّب القلب، وغلب على النفس، حتى يحول الشيء عن حقيقته، ويصرفه عن جهته، فيلوح للناظر في معرض غيره، وهذا إذا صُرف إلى الحق يُمدح، وإذا صرف إلى الباطل يذمّ" (ابن حجر، 1959، ص 237) ا.هـ. قلت: كلام الخطابي هذا يؤيّد المعنى اللغوي للفظّة السحر؛ وهو الصّرف، قال الأزهري: "أصل السحر صرف الشيء عن حقيقته إلى غيره..، فكأنّ الساحر لما أرى الباطل في صورة الحق، وخيل الشيء على غير حقيقته، قد سحر الشيء عن وجهه أي صرفه" (الأزهري، 2001، ص 170)، وعلى هذا يكون مراد النبي ﷺ بسحر البيان كلّ كلام يصرف به صاحبه قلوب مستمعيه إلى حيث يريد، وليس بالضرورة

أن يكون صرفا لها عن الحق إلى الباطل؛ فقد يكون صرفا لها عن فكرة إلى فكرة، أو رؤية إلى رؤية؛ ولهذا فمنه ما يُمدح، ومنه ما يُذم.

وأما بالنسبة لتعلق الحديث بالآية من سورة المنافقين فواضح؛ وهو أنّ الجامع بين النصّين ونظائرها في الكتاب والسنة هو بيان خلقٍ قبيح من أخلاق النفاق، ألا وهو خلق الكذب، وهو "الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه" (ابن حجر، 1959، ص201)، وفي الحديث: «أَرَبْعَ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا...» وذكر منها: «إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ» (البخاري، 2001، ص16، ومسلم، د.ت، ص78)، فيكون المراد بالبيان في حديث أبي أمامة، أو ببعض أبرز مظاهره: الكذب، وهو أشكال عديدة، منها بلا شك تصوير الحق في صورة الباطل، والباطل في صورة الحق، بل هو أشدها وأقبحها.

وهذا الكلام الأخير هو ما نعتبره متعلقٌ حديث أبي أمامة عليه السلام بعبارة العسكري ومن معه؛ حيث لا تمتع الباحث مكانة هؤلاء الأعلام من اعتبار ما أرادوا أن تكونه المرتبة العليا للبلاغة كذبا محضا، وتزويرا للحقائق لغير حاجة تدعو إلى ذلك، فضلا عن ضرورة تبينه وتطلبه. وهنا سؤالان متوقعان نجيب عنهما:

- أولهما: هل معنى هذا الكلام أنّ البلاغة لا بدّ أن تكون إخراجا للكلام في قالب واحد واضح، وأنّها لا يجوز أن تمتاز عن الكلام العادي الذي يوصل إليه من أقصر طريق؟
- والسؤال الآخر يمكن عدّه جانبا تطبيقيا، أو تمثيلا للتساؤل الأول، وهو: ألم يذكر العسكري ومن ذهب مذهبه أمثلة توضيحية، وشواهد تثبت صحّة مذهبهم، وبراءة مذهبهم من تهمة إشاعة الكذب لغير حاجة ولا ضرورة؟

أمّا السؤال الأول فكلّ من له حظّ ولو قليل من علوم البلاغة، وبخاصة علم البيان، يمكنه أن يجيب عنه، ويبيّن كيف أنّ اللغة العربية قد حباها الله تعالى من رحابة تراكيب، وتنوّع أساليب، ما يمكنها من المحافظة على شبابها ورونقها مهما تقادمت العصور، وتطاولت الأعمار، وتجددت الحوادث، ونعترف هنا بأنّ تراحم الشواهد والأمثلة في الذهن يمنع من اختيار بعضها لإثبات أنّ المرء يكون بليغا، بل في أعلى مراتب البلاغة؛ فيُخرج كلامه على غير ما يتوقّعه السامعون، دون أن يصوّر حقا في صورة باطل، ولا باطلا في صورة حقّ، بل دون أن يكذب أصلا، ولكنّ حلّ هذه المشكلة، أعني مشكلة تدافع الشواهد وتراحمها على الذهن، يكمن في

اختيار مثالين من كتب البلاغيين الذين قرّروا العبارة التي نحن بصدد مناقشتها، يتحصل لنا بإيرادها في هذا الموضوع فائدتان اثنتان:

- الإجابة عن السؤال المطروح هنا، وإثبات أنّ في وسع المتكلم أن يسحر مستمعيه ببيانه، دون أدنى كذب ولا بهتان.

- ومواصلة عملية الردّ على أصحاب هذه المقولة بأدلة أوردوها هم أنفسهم في سياق تقريرها؛ فلا يبقى معهم حينئذ إلا أدلة مكشوفة العوار، بيّنة الضعف، يأتي ذكر بعضها قريباً، ليتّم لنا بعون الله تعالى إبطال العمل بهذا المقياس، ونسفه من أساسه.

المثال الأوّل: أنّ "رجلاً تكلم في حاجة عند عمر بن عبد العزيز، وكان في قضائها مشقة بكلام رقيق موجز، وتأتّى لها وتلطّف، فقال عمر بن العزيز: هذا السحر الحلال" (ابن كثير، 1997، ص 713)، ومن عجب أن يورد العسكري ومن معه هذه القصة في سياق تقرير مذهبهم، وكأنّهم أيقنوا أنّ ما تكلم به هذا الرجل كان تصويراً للحق في صورة الباطل أو العكس، والحق أن عدم إثبات ذلك وحده كافٍ لإبطال هذا المستند، غير أنّنا نزيد أمراً آخر هو قول عمر بن عبد العزيز، وهو من هو رحمه الله في التقوى والورع: "السحر الحلال"؛ فكلمة الحلال هنا قرينة واضحة للدلالة على أنّ ما تكلم به صاحب الحاجة كان النمط المشروع من البلاغة، لا من الآخر الممنوع، فإن قيل ماذا يمكن أن يكون هذا الكلام مثلاً؟ فالجواب في الكلام عن:

المثال الثاني: وهو أنّ "زيد ابن إياس كان يقول للشعبي فيما يروى عنه: يا مُبطل الحاجات؛ يعني أنه يشغل جلساءه عن حوائجهم بحسن حديثه" (ابن عبد البر، 1967، ص 177)؛ فقلوه مبطل الحاجات لو أُطلق دون استحضار ملابسات الحال، وقرائن المقال، لعدّ كذباً على أبي عمرو، ولكنّه أراد أن يعبر عن مقصوده بعبارة غير مألوفة، بلاغة منه وحسن بيان، وربما لمحض الملاطفة والممازحة؛ فاستعمل إبطال الحاجات في سياقٍ تداوليٍّ معيّن يفهمه كلّ من اطّلع على ما لقّه من ملابسات وأحوال؛ فكيف يُقال إن هذا الكلام تصوير للحق في صورة الباطل أو العكس؟!

الإجابة عن السؤال الثاني:

إذا كان المثالان السابقان قد سيقا لبيان حدود البلاغة المشروعة، فإننا نحاول رسم حدود نوع من أنواع البلاغة الممنوعة بعرض مثالين آخرين من بين شواهد بلاغية استدللّ بها

العسكري ومن معه على صحة مذهبهم، ووصفناها قريبا بأنها مكشوفة العوار، بينة الضعف، ونزيدها هنا وصفا ثالثا، هو أنها نموذج واضح عن بلاغة دخيلة على بلاغتنا العربية، لا يقبلها شرع منزل، ولا يستحسنها عقل سليم، ولا تستعذبها ذائقة سوية، ومع ذلك فقد ورد في كلام بعض أعلام البلاغة ما يشعر بأنهم احتفوا بها، وجعلوها طرازا يُحتذى، ومثالا يُقتدى، ولكل جواد كبوة، وسنعلق على كل مثال بما يسمح به المقام، وتتطلبه أهمية هذا الجزء من البحث؛ إذ كما يقولون: بالمثال يتضح المقال.

المثال الأول أورده العسكري في الصناعتين، وهو أعجب من العجب؛ إذ يتناول فيه صاحبه، وهو عبد الملك بن صالح، على واحدة من أجل القيم التي تصلح بها أحوال الناس، أفرادا ومجتمعات، ويصلون من خلالها إلى أصوب الآراء، وأصلح القرارات، ألا وهي المشاورة، وصية رب العالمين لأنبيائه⁽¹⁾ وأتباعهم⁽²⁾، فيقول: "ما استشرت أحدا إلا تكبر عليّ، وتصاغرت له، ودخلت العزة، ودخلتني الدلة؛ فعليك بالاستبداد؛ فإن صاحبه جليل في العيون، مهيب في الصدور، وإذا افتقرت إلى العقول حقرتك العيون، فتضعض شأنك، ورجفت أركانك، واستحقرت الصغير، واستخفت بك الكبير، وما عز سلطان لم يغنه عقله عن عقول وزرائه وآراء نصحاءه!!" (العسكري، 1998، ص53) ولا ينقضي العجب مما قدم به أبو هلال لهذه العبارة، ممتدحا صاحبها، وهو قوله: "فأعلى رتب البلاغة أن يحتج للمذموم حتى يخرج في معرض المحمود، وللمحمود حتى يصيره في صورة المذموم، وقد ذم عبد الملك بن صالح المشورة، وهي ممدوحة بكل لسان، فقال: .. وذكر عبارته (العسكري، 1998، ص53)، ولسنا ندري هل يخفى على علم في منزلة العسكري البلاغية والنقدية أنّ العبرة ليست فقط بغرابة الألفاظ، أو جودة ترتيبها، بل بموافقتها للمقاصد، ومطابقتها للحقائق، وتحري صاحبها إصابة الحق، واجتناب الباطل؟! وقد يقول قائل إنّ مثل هذا التقعيد إنما يصلح فيما إذا تعلّق الأمر بالخطاب الشرعي، والكلام العامي أو العلمي، أمّا ونحن نتحدث عن البلاغة والبيان، فمسألة التقيد والتقعيد غير مقبولة ولا ممكنة، والجواب عن هذا في نصوص شرعية كثيرة، وأقوال أكثر من أن تُحصى لعلماء العربية والبيان،

(1) قال الله تعالى مخاطبا نبيه ﷺ: "وشاورهم في الأمر" [آل عمران: 159].

(2) وقال سبحانه مادحا عباده المؤمنين: "وأمرهم شورى بينهم" [الشورى: 38].

نتعمّد أن نختار منها قولاً نفيساً للعسكري نفسه، هو من أجود ما ذُكر في التعريف بالبلاغة والبليغ؛ قال في معرفة أسماء الأشياء: "رجلٌ بليغ، إذا كان يبلِّغ حاجته بكلام حسن الصورة، مقبول العبارة" (العسكري، 1996، ص95)؛ فقلوه: مقبول العبارة بهذا الإطلاق، وبالنظر في عموم النصوص الشرعية، والآداب المرعية، يفتح الباب أمامنا واسعاً للقول إنّ على المتكلّم أن يراعي في بلاغته أموراً عديدة، لا تنحصر في تلميع الألفاظ، ومنافسة الأقران في إخراج المعاني بأساليب غير معروفة، وتصوير القضايا في أشكال غير مألوفة، ولو كان ذلك على حساب ما تمّ التعارف عليه من قوانين الحياة، وسنن الله تعالى الكونية، وإرادته الشرعية، بل قبل ذلك ينبغي أن تصحّ المقاصد، وتنبّل المطالب، وأعظم المطالب وأنبلها إحقاق الحق وإبطال الباطل.

المثال الثاني: أوردته الجاحظ وابن رشيق وغيرهما، "أنّ غيلان بن خرشة الضبي مرّ مع عبد الله بن عامر بنهر أم عبد الله الذي يشقّ البصرة، فقال عبد الله بن عامر: ما أصلح هذا النهر لأهل هذا المصر! فقال غيلان: أجل والله أيها الأمير؛ يتعلّم فيه العوم صبيّانهم، ويكون لسقياهم، ومسيل مياههم، ويأتيهم بميرتهم، قال: ثم مرّ غيلان يسائر زيادا على ذلك النهر وقد كان عادي ابن عامر، فقال له: ما أضّرّ هذا النهر لأهل هذا المصر! فقال غيلان: أجل والله أيها الأمير؛ تندى منه دورهم، ويغرق فيه صبيّانهم، ومن أجله يكثر بعوضهم؛ فكره الناس من البيان مثل هذا". (الجاحظ، 2002، ص311، وابن رشيق، 1981، ص248) قلت: حسبّ القارئ ما في هذا الصنيع من وقوع غيلان وأشباهه في مصيبتين عظيمتين هما:

– الكذب الصريح؛ مداهنةً للأمرء أو غيرهم، وطلباً لرضاهم وصلتهم، واستعمالاً القسم في ذلك.

– واستمراء تغيير المواقف إلى النقيض مادام في ذلك منفعة عاجلة زائلة؛ فالهمّ عند هؤلاء هو القدرة على الإقناع والإمتاع، ولا يهتمّ بعد ذلك ما يفوتهم من المصالح الدينية، والنفسية، والأخلاقية، ونحوها.

ولو أنّه قال: فيه كذا وكذا من المزايا، وكذا من المعايب، كان أصدق، وأمكن في النصّح والنفع، ولكنّه مدح شيئاً مدحاً بليغاً، ثم ذمّه ذمّاً لاذعاً؛ فلا ندري موقفه من ذلك النهر أيّ شيء هو.

وإنّ من إنصاف الراوي، وأمانته في نقل هذه القصة أن حكى لنا موقف الناس من صنيع غيلان هذا؛ حيث قال: "فَكَرِهَ النَّاسُ مِنْ الْبَيَانِ مِثْلَ هَذَا"، وَحَقُّ لَهُمْ أَنْ يَكْرَهُوهَ.

الحديث الثالث مناسبٌ جداً لهذا الموضوع، وكافٍ -على وجازته- لبيان قُبْح صنيع غيلان الذي مرّ معنا ونظائره، وعواقبه الوخيمة العاجلة والآجلة؛ وهو قول النبي ﷺ: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهَيْنِ؛ يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ، وَهَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ» (البخاري، 2001، ص71، ومسلم، د.ت، ص2011)، ولا أريد أن يطول بنا المقام بالكلام عن هذا الخلق المستقبّح، ولكنني أودّ أن ألفت انتباه القارئ الكريم إلى أنّ ذكر العواقب العاجلة هنا له مستنده وغاياته:

- فأما مستنده ففي حذف المتعلّق بعد ذكر الناس في الحديث، وهو من صيغ العموم كما تقرّر في علم الأصول؛ فالنبي ﷺ لم يبيّن لنا في أيّ شيء يكون ذو الوجهين شرّ الناس، فهو شرّهم في عامّة أحوالهم، ومن أحوالهم مثلاً الأمانة؛ وفي الحديث: «مَا يَنْبَغِي لِذِي الْوَجْهَيْنِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا» (ابن حنبل، 1995، ص8)، ومنها بلا شكّ ما يتعلق بالمنطق والكلام، ولو استحسّنه بعضهم حيناً، أو خفيت عليهم حقيقته حيناً آخر، فإنّه مفضوح مطروح ولو بعد حين.

- وأما الغاية فهي أنّ قائلاً قد يقول: وما علاقة ذي الوجهين بتصوير الباطل في صورة الحق، والحق في صورة الباطل؟ والجواب أنّها علاقة واضحة وقوية أيضاً؛ وهي أنّ مَنْ يعمدُ إلى تصوير الحق في صورة الباطل أو العكس لدافع ما، قد يعدل عن ذلك إذا زال هذا الدافع، أو ظهر له دافع آخر، فحصلت المشابهة بين الصنعين من هذه الحثية؛ ولذلك أورد عامة من ذكروا عبارة تصوير الحق في صورة الباطل، والباطل في صورة الحق قصّة غيلان هذه، واستدلوا بها -ولو تلميحاً- على صحّة مذهبهم.

الحديث الرابع يمكن عدّه من الأحاديث العامّة في النّهي عن أسلوب تصوير الحقّ في صورة الباطل والعكس، ولكنّ لكونه أقرب ما يكون إلى خصوص ما نحن فيه، وأهمّيته في حياة البلغاء والبيانين: نورده في هذا الموضوع، ونختتم به بحثنا هذا، وهو قول النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» (البخاري، 2001، ص11، ومسلم، د.ت، ص68)، ووجه دلالتّه على ما نحن فيه أنّه شامل لجميع أنواع القول، ومنها القول البليغ بمراتبه المختلفة، وأنّ النبي ﷺ أمر بالصمت عن كلّ قول لا يتضمّن خيراً، ولفظة خير نكرة في سياق الأمر؛ فهي تفيد

العموم؛ فأَيَّ خير يرجو المتكلم إيصاله إلى مستمعه، في أيِّ مجال من المجالات، يمكن له، وربما ينبغي عليه أن يستعمل من بلاغة القول ما يؤمّن إيصاله إلى متلقّيه المناسب، وإلا فالبلاغة كلّ البلاغة عند عدم أمن إحراز الخير في الكلام هي الصمت عنه، بله إذا كان ما يصبو المتكلم إلى تحقيقه هو تصوير حقّ في صورة باطل، أو تصوير باطل في صورة حقّ؟ يقول الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرح هذا الحديث: "إذا أراد أن يتكلم؛ فإن كان ما يتكلم به خيرا محققا يثاب عليه، واجبا أو مندوبا فليتكلم، وإن لم يظهر له أنه خير يثاب عليه فليمسك عن الكلام، سواء ظهر له أنه حرام أو مكروه أو مباح مستوي الطرفين... قال الله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾" (النووي، 1972، ص 19).

خاتمة:

تختتم هذه الدراسة بذكر أهمّ النتائج التي تمّ التوصل إليها:

1- ذهب كثير من البلاغيين، القدامى والمحدثين، إلى أنّ أرفع مراتب البلاغة هي القدرة على تصوير الحقّ في صورة الباطل، والباطل في صورة الحقّ، وتفرد العسكري بنقل إجماع أهل البلاغة على ذلك.

2- لا يُعرّف صاحب هذه المقولة، فضلا عن أن يمكن إثبات حصول إجماع البلاغيين عليها، وغاية ما وصل إليه البحث الطويل أنّها ذُكرت بهذا اللفظ أوّل ما ذُكرت في كتاب العقد الفريد مرتين، لم يذكر صاحبه في أيّ منهما قائلاً، ولا مستنده فيها، بل أبهماها؛ فقال في المرة الأولى: "وقيل لآخر: ما البلاغة؟ قال: تصوير الحق في صورة الباطل..."، وقال في الأخرى: "سئل بعض علماء الشعر: من أشعر الناس؟ قال: الذي يصوّر الباطل في صورة الحق..."

3- أوصل التتبع والاستقراء إلى أنّ من تصحّ نسبة مقولة شبيهة بهذه المقولة إليه هو العتّابي، كلثوم بن عمرو، حيث قال: "فإن أردت اللسان الذي يروق الألسنة، ويفوق كل خطيب، فإظهار ما غمض من الحق، وتصوير الباطل في صورة الحق"، ويرى الباحث أنّ أوّل مؤرّد لهذه المقولة كان في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، ثمّ تتابع كثير من البلاغيين على تداول هذه العبارة، واختلفوا في إيرادها من ناحيتين:

● من ناحية نسبة العبارة إلى صاحبها؛ فمنهم من نسبها إلى العتّابي، ومنهم من نسبها إلى غيره، ولم نجد من هؤلاء غير العسكري؛ نسبها إلى ابن المقفّع، ومنهم من نسبها إلى مجهول، كما مرّ معنا قريبا مع ابن عبد ربّه في العقد الفريد.

● ومن ناحية المحافظة على لفظ العبارة، وروايتها من غير تصرّف ولا تغيير؛ فمن البلاغيين والنقاد من حافظ على عبارة العتّابي، ولم يتصرّف فيها، وأول هؤلاء الجاحظ؛ حيث أوردها مرتين بلفظ واحد، مع نسبتها في كليتهما إلى العتّابي، ومنهم من تصرّف فيها لسبب أو لآخر، ويمكن تحديد هذا التصرف في أمرين اثنين:

✓ حذف مطلع العبارة، وهو قول العتّابي: "إظهار ما غمض من الحق".

وزيادة عبارة: تصوير الحقّ في صورة الباطل، وهي غير ثابتة في العبارة الأصل، وهي: "إظهار ما غمض من الحق، وتصوير الباطل في صورة الحق".

4- استدللّ كثير ممن قرّر هذه العبارة وعدّها مقياسا أساسيا في معرفة مدى جودة البلاغة بحديث النبي ﷺ قال فيه: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»؛ ووجه الدلالة عندهم أنّ هذا الحديث كان له سبب ورود، هو قصّة حصلت بين الزبرقان بن بدر، وعمرو بن الأهتم رضي الله عنهما، وصف فيها هذا الأخير صاحبه وصفين؛ أحدهما هو له مدح وثناء، والآخر بخلافه، فأخذوا من هذه القصة أنّ من سمات البليغ أن يكون قادرا على تصوير الحق في صورة الباطل، والباطل في صورة الحق.

5- تبين من خلال تأمل هذه القصّة، واستحضار قرائن الأحوال الملائمة لها، أنّ إيراد العسكري ومن معه لها في سياق تقرير مذهبهم الذي يقضي بأن البلاغة هي تصوير الحق في صورة الباطل أو العكس مجانب للصواب؛ ففي سياق هذه القصّة وحدها تسع قرائن على الأقلّ اعتمد عليها الباحث في إبطال هذا المذهب، واعتبار هذا الاستدلال مجانبًا للصواب من جهة، ومنافيا -بعض الشيء- للأدب مع من شهدوا هذه الواقعة، وأولهم رسول الله ﷺ.

6- القرآن الكريم، والسنة النبوية، وأقوال العلماء والحكماء، وحتى متعارف عقلاء الناس بمختلف أديانهم وتوجهاتهم، على أنّ تعمّد تشييع الحقّ، أو تزيين الباطل، مما تأباه الشرائع السماوية، وتأنفه النفوس الزكية، والطبائع السوية، فوجب من هذه الحيثية استبعاد هذه العبارة،

وتنزيه البحث البلاغي والنقدي عن العمل بها، مع حفظ أقدار أصحابها، وعدم التطاول عليهم؛ فالحقُّ أحبُّ إلينا من أيِّ أحد، وهو أحقُّ أن يُدعن له ويُتبع.

7- مما اعتمد عليه الباحث في هذا المقال لإبطال هذه العبارة نصوصٌ من السنة النبوية، ومناقشةٌ علمية لبعض ما استدللّ به المنادون بها، وفي مقدّماتهم العسكري، الذي وجدناه يقول مستدلاً على أن أرفع درجات البلاغة تصوير الباطل المذموم في صورة الحق الحمود، والعكس: "وقد ذمَّ عبد الملك بن صالح المشورة، وهي ممدوحة بكل لسان، فقال: "ما استشرت أحداً إلا تكبر عليّ، وتصاغرت له، ودخلته العزّة، ودخلتني الدّلة؛ فعليك بالاستبداد، فإن صاحبه جليل في العيون، مهيب في الصدور..". إلى آخر كلامه، وإنّا لنعجب غاية العجب من استحسان العسكري هذا الكلام، مع قوله هنا: "وهي ممدوحة بكلّ لسان، ونقله عن الحسن في كتاب الصناعتين: "كثرة النظر إلى الباطل تُذهب بمعرفة الحق من القلب"(1).

توصيات: بناء على ما سبق، يتقدّم الباحث بجملةٍ من التوصيات، أهمّها:

1- ضرورة التنبيه على خطأ هذه المقولة، واعتبارها مسيئة إلى البلاغة نفسها، مع ما في ذلك من مساس بمسألة شرعية، ونفسية، وعلمية، ومجتمعية؛ هي موالات الحقّ والسعي إلى إعلاء رايته، ومعاداة الباطل، والعمل على إزهاقه وطمس معالمه.

2- مراجعة كتب البلاغة، وتتبع كثير من التقريرات البلاغية التي لا تعدو أن تكون مقولاتٍ مجهولة النسب، لا يُعلم سبب انتشارها، وتداولُ الناس لها؛ فقد يكون وراء الأكمة ما وراءها.

3- جمع ما أمكن جمعه من تراث بلاغي، وشواهد أدبية، تستعذبها الذائقة الفنيّة، وتطرب لسماعها الأذن الناقدة السويّة، دون أن يكون فيها كذب، ولا تملّق للمستمع يفضي إلى احتقار المتكلم، واقترابه من صفةٍ حدّر منها النبي ﷺ، تعافها كل نفس سوية، هي صفة ذي الوجهين، الذي يلقي هذا بوجه، وهذا بوجه.

4- علينا أن نثبت بالأدلة اليقينية أنّ الأدب الإسلامي الملتزم فيه من أسباب تحقيق المتعة النفسية، وحسن الممارسة الأدبية، وخدمة الأفراد والمجتمعات ما يغني عن غيره، وإثبات مثل

(1) كتاب الصناعتين، ص 310.

هذا أمر جدّ ميسور، وهو مع أهميته وحاجة المكتبة البلاغية إليه، لا يزال -حسب رأي الباحث- ميدانا قفراً، ينتظر من يتبارى فيه، ويستثمر فيه بقلمه، والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر المراجع

- القرآن الكريم.

- ابن حجر أحمد بن علي، 1959. فتح الباري شرح صحيح البخاري، اعتنى بإخراجه: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- ابن حنبل أحمد، 1995. المسند، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، دار الحديث، القاهرة، مصر.
- ابن رشيقي الحسن أبو علي، 1981. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجليل، بيروت، لبنان.
- ابن عبد البر يوسف بن عبد الله، 1967. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- ابن عبد ربه أحمد بن محمد، 1984. العقد الفريد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن كثير إسماعيل بن عمر، 1997. البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر.
- ابن كثير إسماعيل بن عمر، 1999. تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الأزهري، محمد بن أحمد، 2001. تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- الأصبحي مالك بن أنس، 1985. الموطأ، اعتنى به محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- البخاري محمد بن إسماعيل، 2001. الجامع الصحيح، حققه: محمد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان.
- الترمذي محمد بن عيسى، 1975. الجامع الكبير المسمى: سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- الثعالبي؛ عبد الملك بن محمد، د.ت. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- الجاحظ، عمرو بن بحر، 2002. البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.
- الجرجاني علي، 1983. التعريفات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الحاكم بن محمد، 1990. المستدرک علی الصحيحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الخصري إبراهيم بن علي، د.ت. زهر الآداب وثمر الألباب، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- الرازي محمد بن عمر، 1997. المحصول، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد، 1999. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.
- الرفاعي أحمد مطلوب، 1980. أساليب بلاغية، الفصاحة - البلاغة - المعاني، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت.
- ضيف شوقي، 1995. تاريخ الأدب العربي، ط1، دار المعارف - مصر.
- العسكري الحسن بن عبد الله، 1996. التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تحقيق: الدكتور عزة حسن، ط2، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

- العسكري الحسن بن عبد الله، 1998. كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، لبنان.
- العسكري الحسن بن عبد الله، د.ت. ديوان المعاني، دار الجليل، بيروت، لبنان.
- العسكري الحسن بن عبد الله، د.ت. جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- القشيري مسلم بن الحجاج، د.ت. المسند الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الكاتب إسحاق بن إبراهيم، 1969. البرهان في وجوه البيان، تحقيق: د. حفي محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر.
- المناوي عبد الرؤوف بن علي، 1990. التوقيف على مهمات التعاريف، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
- النووي يحيى بن شرف، 1972. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الطواط محمد بن إبراهيم، 2008. غرر الخصائص الواضحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.